موسوعة
التشريعات الزراعية
والقرارات المنفذة لها
والتعليمات الخاصة بها

الجزء الرابع

فى أحكام العلاقة الايجارية للأراضى الزراعية
فى القانون المدنى وقانون الاصلاح الزراعى
والقوانين المعدلة له

اعداد
مهندس زراعى
السيد أحمد الخولى
رئيس الادارة المركزية لشئون المديريات الزراعية
بقطاع الهيئات وشئون مكتب الوزير
بوزارة الزراعة

مقدمـــــة

*****

صدر المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى وتضمن الباب الخامس منه فى تحديد علاقة مستأجر الأرض الزراعية بمالكها .

ونتيجة لما كشف عنه التطبيق العملى للقانون وجود بعض الثغرات التى تقتضى مواجهتها فقد قام المشرع بادخال التعديلات اللازمة وذلك على النحو الآتى :

(١) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٣ بشأن تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى .

(٢) القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى .

(٣) قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى .

(٤) القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٤ باضافة مادة جديدة للمرسوم بقانون رقم ١٧٨لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى .

(٥) قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ بتعديل بعض الأحكام الخاصة بتنظيم العلاقة بين مستأجرى الأراضى الزراعية ومالكيها .

ونظرا لأن الأحكام المنظمة للعلاقة الايجارية للأراضى الزراعية التى تتضمنها أساسا أحكام قانون الاصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له والسالف الاشارة اليها ، وقد يقصر عن

مواجهة أو تنظيم بعض الجوانب المتعلقة بهذه العلاقة الأمر الذى يكون من المتعين فيه على الباحث أو المطبق للقانون أن يرجع فيها الى أحكام القانون المدنى المنظمة لهذا المجال باعتباره الشريعة العامة فى هذا الصدد ، لذلك فاننا نورد فيما يلى النصوص التفصيلية لمواد المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى المنظمة للعلاقة الايجارية للأراضى الزراعية فى أحدث تعديلات بالقوانين سالفة الذكر ، ونردفها بنصوص مواد القانون المدنى فى هذا الصدد والقانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢

والله أدعو أن يوفقنا لما فيه الخير لمصرنا الحبيبة.

مهندس زراعى

السيد أحمد الخولى